



إعلان اليمن للعدالة والمصالحة



رؤيتنا

نحن الموقَّعون أدناه، أعضاء المجتمع المدني اليمني، نعلن مطالبنا المشتركة للنهوض بالعدالة والمصالحة في اليمن، التي نعتبرها عناصر أساسية في تحقيق سلامٍ عادلٍ وشاملٍ ومستدامٍ في اليمن.

يسعى هذا الإعلان إلى المساهمة في صياغة رؤية مشتركة للمجتمع المدني اليمني بشأن القضايا المتعلقة بالانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في اليمن. وهو يعلن التزامنا الجماعي بالإقرار بمظالم اليمنيين ومعالجتها من خلال نهجٍ يستند إلى حقوق الإنسان من أجل العدالة والمصالحة في اليمن، لكي تتمكَّن من تحقيق الهدف المشترك لبناء مستقبلٍ في اليمن تشارك فيه جميعُ أطراف المجتمع اليمني.

نحن نسعى من خلال هذا الإعلان التعبير عن رؤيتنا وأولوياتنا المشتركة لتحقيق العدالة والمصالحة في اليمن، وندعو إلى أن يتجلَّى الاعتراف بهذه المطالب في عملية السلام والتسويات السياسية المستقبلية، وخريطة طريق العدالة الانتقالية، والمبادرات الدولية، وكذا في دعوات تحقيق العدالة في اليمن والمنطقة.

وإننا نشجب كذلك التجاهل التاريخي للمظالم المتعددة للشعب اليمني، وملتزم بإنهاء دورات العنف عبر السعي إلى المصالحة من خلال العدالة.

إن هذا الإعلان مستقلٌّ عن أي حزبٍ أو سلطةٍ سياسية، وهو يحدد المبادئ التي نراها ضرورية للنهوض بحقوق الإنسان لجميع أبناء اليمن، ولتحقيق سلامٍ عادلٍ وشاملٍ ومستدامٍ لليمن.

أهمية معالجة مظالم الماضي

نؤكد -من خلال هذا الإعلان- أهمية وضرورة معالجة الانتهاكات السابقة التي وقعت خلال النزاع الحالي في اليمن وما قبله، لِمَا لهذا من دورٍ في الحيلولة دون تكرار العنف ودوراته مستقبلاً.

إن غياب العدالة يُبقي أسباب النزاع قائمة من دون حلٍّ، ويهدِّد بإثارة صراعاتٍ جديدة وتجدُّد المعاناة في المستقبل. ونحن نُقرُّ بعدم إمكانية تحقيق سلامٍ دائمٍ إلَّا بمعالجة الفظائع التي ارتُكبت في الماضي وضرورة تلبية المطالب الحالية بتحقيق العدالة؛ لقد ساهم تجاهل المظالم السابقة إسهامًا كبيرًا في استمرار النزاع، ونحن ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تجنُّب الأخطاء المماثلة في المستقبل.

هذا، ونحن نُعرب كذلك عن رفضنا لأي عملية سياسية تتجاهل دعوتنا إلى العدالة، أو تسعى إلى المساومة على مطالبنا مقابل ما يُسمَّى بـ «الاستقرار السياسي»، إذ لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلَّا من خلال المصالحة التي تحققها العدالة.

إن هذه الوثيقة بمثابة مُنطلقٍ نحو خريطة طريق للعدالة بعد انتهاء النزاع في اليمن، إقرارًا بالطابع المعقَّد والمتنوع لمظالم الناس، وتسترشد خريطة الطريق هذه بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لليمن.

أهدافنا

ندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية في اليمن وفي المنطقة وفي المجتمع الدولي إلى الالتزام بالعدالة بعد انتهاء النزاع، باعتبارها ركيزة أساسية للسلام في اليمن، ومتابعة المطالب المنصوص عليها في هذا الإعلان، ونحن نسعى من خلال هذا الإعلان إلى إبلاغ:

- السلطات اليمنية والأطراف المتحاربة في مباحثاتها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لليمن.
- الأطراف المحلية والأجنبية المنخرطة في النزاع المسلح باليمن، كأساسٍ لخفض تصعيد الأعمال العدائية ولاتفاقات وقف إطلاق النار.
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن والوسطاء الآخرين في جهودهم لتحقيق سلامٍ مستدامٍ في اليمن.
- الدول والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككلّ عند نظرهم في دعم جهود السلام والعدالة وإعادة الإعمار في اليمن، وفي تقديمهم للمساعدات المالية والدعم للضحايا والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والتنسيق والتطوير التقني والمشاركة السياسية.
- جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم خارطة طريقٍ تشاركية وشاملة للعدالة في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن.

المبادئ التوجيهية

تستند رؤيتنا وأهدافنا إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تُوحّد سعينا لتحقيق العدالة، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

- **الشمول والمشاركة**
نطالب بإشراك جميع أصحاب المصلحة، أي إشراك النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمّشة والضحايا والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، في عملية السلام باليمن وتحديد مصيره السياسي. بالمثل، يجب أن تهدف عمليات العدالة إلى حفظ حقوق جميع أبناء اليمن، بغض النظر عن العرق أو الإثنية أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو المنطقة الجغرافية أو العمر أو الدين أو الطائفة أو الحالة الصحية أو الوضع الاقتصادي أو الخلفية الاجتماعية أو الانتماء السياسي أو أي معتقدٍ أو هوية شخصية أو طائفية أخرى.
- **اتباع نهجٍ يُركّز على الضحايا**
نؤكد أنّ لصوت الضحايا والناجين وفعاليتهم واحتياجاتهم بالغ الأهمية في أي عملية قضائية، وينبغي للضحايا نؤكد أنّ لصوت الضحايا والناجين وفعاليتهم واحتياجاتهم بالغ الأهمية في أي عملية قضائية، وينبغي للضحايا أنفسهم أن يحددوا مطالبهم، كما يجب احترام حقوق الضحايا، ويشمل ذلك الحق في الإنصاف. لذا، من الضروري منح الضحايا دورًا رئيسيًا في عمليات العدالة بعد انتهاء النزاع، ويجب أن تكون تطلعاتهم واحتياجاتهم أساسية لضمان سلامٍ دائمٍ في اليمن. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام بتوسيع قدرات الضحايا والأشخاص المتضررين وتعزيز دورهم في النقاشات المتصلة بالعدالة والسلام في اليمن، ويتضمن ذلك مفاوضات السلام والتسويات السياسية.

المساواة والشمول للمرأة

نطالب أيضًا بعملية انتقالية تُقوّي بحقوق الإنسان الكاملة للمرأة داخل المجتمع اليمني وتحترمها، وبعملية سياسية تشمل أصوات النساء وتجاربهن. ونحن نُدرك التجارب المتباينة للنساء والفتيات بكونهنّ من الأشخاص المتأثرين بالنزاع اليمني، ونؤكد أهمية معالجة مظالمهن في أي سياقٍ لتحقيق العدالة بعد انتهاء النزاع. كما نلتزم بمواجهة الوصمة الاجتماعية التي تؤثر تأثيرًا غير متناسبٍ في النساء والفتيات اللواتي عانين انتهاكات حقوقهن في أثناء النزاع، مع ضمان أهمية عدم إلحاق المزيد من الضرر بالضحايا والناجيات.

• الحقيقة وتخليد الذكرى

نؤكد أهمية السعي إلى معرفة الحقيقة لكونها عنصرًا أساسيًا من عناصر العدالة. إن المعلومات الموثقة التي تكشف عن الظروف والحقائق المحيطة بالانتهاكات التي يعانيها جميع الناس في اليمن هي مفتاح السلام المستدام، ونتيجة ذلك يجب أن تسترشد بها مبادرات العدالة بعد انتهاء النزاع، ويتضمن ذلك تخليد ذكرى الضحايا. ولا بُد من معرفة الحقيقة من خلال عمليات التوثيق والتحقيقات الدقيقة وذات المصادقية، كما يجب أن يعقب عملية كشف الحقيقة، اعترافٌ عام من قِبَل الجهات المنتهكة، وأن تُقَرَّ كجزءٍ من الذاكرة التاريخية في اليمن.

• جبر الضرر والتعويضات

نطالب بالاعتراف بحق الضحايا والأشخاص المتضررين في الحصول على جبر الضرر والتعويضات عن الخسائر والأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم. ويجب توفير الجبر والتعويضات لجميع الضحايا والأشخاص المتضررين دون أي شكلٍ من أشكال التمييز، وألا يُعتبر ذلك بديلًا عن أي حقٍّ آخر مستحق لهم. ويجب أن تكون التعويضات كافية وفعّالة وسريعة، وأن تتناسب مع جسامة الانتهاك والضرر الواقعي، وتشمل الاعتراف بالخطأ المرتكب، وأن تفي التعويضات باحتياجات الضحايا والأشخاص المتضررين، على النحو الذي يحدوده..

• المساءلة

ندعو إلى مساءلة مستقلة ومحيدة وعادلة عن جميع الجرائم المرتكبة في اليمن بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونحن نرفض الحصانات العامة أو العدالة الانتقائية، ونؤيد مساءلة جميع أطراف النزاع. لقد أفضى الفشل في معالجة الفظائع في الماضي إلى إرساء ثقافة الإفلات من العقاب عبر الأجيال، مما تسبّب في تجاهل الضحايا وتهميش عددٍ من المجتمعات المحلية في اليمن.

• المصالحة والتماسك الاجتماعي ومنع العنف في المستقبل

نحن نطالب بتحقيق العدالة بعد النزاع مما سوف يؤدي إلى إنهاء العنف الدوري في اليمن وتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية. كما نسعى إلى منع نشوب النزاعات في المستقبل عن طريق تحديد أسبابها الكامنة ومعالجتها، وكذلك السعي إلى الحصول على ضمانات بعدم التكرار، ونرفض أعمال الانتقام والعقاب الجماعي، مما يحمي مستقبل الأجيال القادمة في اليمن. كما نُقَرُّ بأهمية الطرق المحلية للعدالة وحل النزاعات، وننظر إلى هذه الأساليب التقليدية على أنها جزءٌ لا يتجزأ من سلاحٍ عادلٍ وشاملٍ ومستدامٍ في اليمن.

• التضامن والطابع العالمي لحقوق الإنسان

نشدد على أن حقوق جميع المواطنين في اليمن هي عناصر أساسية في رؤيتنا الجماعية للعدالة، ونقف متضامنين مع جميع المجتمعات المتضررة في اليمن في أثناء دورات الصراع. ونُقَرُّ بعالمية حقوق الإنسان، وندعو إلى تطبيق الصكوك القانونية الدولية الرئيسية لإثراء مفاوضات السلام، والتسوية السياسية، وعملية العدالة بعد انتهاء النزاع، ويشمل ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، ومعاهدات حقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر للضحايا، والقواعد القطعية بموجب القانون الدولي العرفي.

• احترام القوانين والعادات والتقاليد المحلية

نحن نشدد على أهمية قوانين اليمن وتقاليدته التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعلى احترامنا لها، كما ننظر إلى العادات والتقاليد المحلية على أنها عنصرٌ أساسي لتحقيق المصالحة وتعزيزها، ونسعى إلى المشاركة النشطة مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء اليمن.

مظالمنا

لا تقتصر مظالمنا على منطقة واحدة أو مجموعة اجتماعية دون غيرها، بل إنَّ مظالمنا مشتركة ومتراصة، وتمتد عبر جميع أنحاء البلاد ولها تجلياتها المتنوعة. ونحن نُعرب عن تضامننا مع جميع المظالم الناشئة عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني والجرائم الدولية بحق الناس في اليمن، ونذكر أيضاً ترابط العديد من هذه الجرائم. كما نُقرُّ بصلوع مختلف الأطراف الوطنية والدولية في النزاع وفي انتهاك حقوق الشعب اليمني. ولأنَّ كان من المستحيل سرد جميع مظالمنا، إلَّا أننا نطالب بأن تُعالج أي عملية عدالة ما بعد النزاع في اليمن الانتهاكات الناشئة في السياقات التالية:

- القصف والغارات الجوية التي تستهدف المناطق المدنية.
- التعذيب وسوء المعاملة في أثناء الاحتجاز.
- حالات الاختفاء القسري والاختطاف.
- الاحتجاز التعسفي وانتهاكات حقوق المحاكمة العادلة.
- التشريد القسري للسكان.
- التمييز والاضطهاد على أساس الجنس والدين والفئة الاجتماعية.
- العنف الجنسي أو القائم على أساس الجنس بحق النساء والأطفال والرجال.
- التجويع القسري وعدم الحصول على المياه النظيفة.
- انتشار الألغام الأرضية، ولا سيما في المناطق المدنية.
- عمليات القتل خارج نطاق القضاء.
- الجرائم المرتكبة بحق الأطفال، أي تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وكذلك زواج الأطفال، والحرمان من الخدمات الأساسية.
- الضرر النفسي.
- النهب ومصادرة الممتلكات.
- التدهور البيئي بسبب النزاع المسلح والنشاط الاقتصادي غير المسؤول.
- الاعتداءات على حرية التعبير وحرية التجمُّع.
- انهيار النظام القضائي.
- الانتهاكات بحق القطاع الاقتصادي وقطاع العمالة.
- استهداف نظامي التعليم والصحة والعاملين فيهما.
- الهجمات السيبرانية التي تؤثر تأثيراً غير متناسب في النساء والفئات الضعيفة من السكان.

- تدمير التراث الثقافي ونهبه.
- استخدام الخدمات العامة كسلاحٍ سياسي.
- فقدان سبل العيش الناجم عن عمليات الفصل التمييزية ذات الدوافع السياسية، والبطالة، ووقف صرف الرواتب.
- الحصار وحواجز الطرق والقيود الأخرى المفروضة على حرية التنقل، فضلاً عن عواقبها.

الخلاصة

لقد حددنا رؤيتنا وأهدافنا ومبادئنا التوجيهية ومظالمنا كخطوة أولية نحو الانخراط في مناقشاتٍ أعمق بشأن العدالة في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن. ونحن نُقرُّ بأن تنفيذ رؤيتنا ومطالبنا يستلزم اتخاذ تدابير فورية إضافة إلى أخرى تُتخذ على المدى البعيد، وإننا على استعدادٍ للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للشروع في تنفيذ هذه الخطوات.

تقتضي عملية العدالة والمصالحة الناجحة التخطيط والوقت والموارد، إضافة إلى المشاورات المكثفة، وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءاتٍ إقليمية ودولية لدعم مطالب العدالة، ونرى أن من الأهمية بمكان المضي قدماً في المناقشات بشأن العدالة في اليمن في أقرب وقتٍ ممكن، وأن تأخير العملية سيزيد معاناة الضحايا والأشخاص المتضررين.

نحن الموقعون أدناه، أعضاء المجتمع المدني اليمني، نتوحد حول هذه الوثيقة لنعلن التزامنا بسلاحٍ عادلٍ وشاملٍ ومستدامٍ للأجيال الحالية والمستقبلية في اليمن.

هذا الإعلان متاحٌ للتوقيع لأي عضو في المجتمع المدني اليمني يؤيد المبادئ والأولويات الواردة في هذه الوثيقة،

لإضافة توقيعك والانضمام إلى هذه الجهود، يرجى زيارة yemenjustice.org لملء معلوماتك.